Journal Of the Iraqia University (73-5) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

شفافية الموازنة العامة واهميتها من الناحية السياسية والقانونية

Transparency of the general budget and Its importance from a political and legal perspective

أ.د. ايت الله جليلى

اللقب العلمي الاستاذ المساعد لجامعة قم ، قم ، ايران

Prof. Dr. Ayatollah Jalili
Academic title: Assistant Professor Qom State University

م.م. مصطفى عبد الحسين قاسم الساعدي

طالب دكتوراه في جامعة قم، قم ، ايران

M.M. Mustafa Abdul Hussein Qasim Al-Saed
PhD student at Qom University

الملخص

الموازنة العامة أهمية مالية وقانونية تتمثل في إدارة الدولة لنفقاتها وأراداتها لسنة قادمة عبر وضع جداول تحدد الموال التى تنفقها والأرادات التى تغطيها ، ومما لا شك أن الموازنة العامة للدولة أصبحت تحتل أهمية كبيرة فى الدراسات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية ، لما لها من دور تتعاظم أهميته يوما بعد يوم ، وهى تمثل أداة من أدوات السياسة المالية التى تتحدد بموجبها موارد الدولة واستخداماتها ، والتى تؤثر تأثيرا مباشرا على جوانب الحياة الإقتصادية من خلال ما تحققه من توازن أو فائض أو عجز ، علاوة على كونها تستخدم فى الاقتصاديات المعاصرة كعامل ثبات واستقرار ذو فاعلية كبيرة ، كما أنها الأداة الرئيسية التى يمكن من خلالها تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعد شفافية الموازنة العامة إحدى الركائز الأساسية في تحقيق الحوكمة الرشيدة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، حيث تسهم في تعزيز المساءلة المالية، والحد من الفساد، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما أن الشفافية المالية لم تعد مجرد مطلب داخلي، بل أصبحت معيارًا دوليًا تتبناه المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، مما يجعل الدول مطالبة بتبني آليات واضحة للإفصاح عن بيانات الموازنة وإشراك المجتمع في متابعتها.

يتناول هذا البحث شفافية الموازنة العامة وأهميتها من الناحيتين السياسية والقانونية، حيث يركز على مدى تأثيرها في تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع، ودورها في تحسين كفاءة الإنفاق العام. فمن الناحية السياسية، تُعتبر الشفافية أداة رئيسية لتعزيز الديمقراطية من خلال تمكين الجهات الرقابية والبرلمان والمجتمع المدني من متابعة تنفيذ الموازنة والتأكد من عدالة توزيع الموارد. أما من الناحية القانونية، فهي ترتبط بمدى التزام الدولة بالقوانين والتشريعات التي تفرض الإفصاح المالي وضمان المحاسبة والرقابة الفعالة على الأموال العامة.يخلص البحث إلى أن تحقيق الشفافية في الموازنة العامة يتطلب وضع إطار قانوني محكم، وآليات رقابية فاعلة، وإجراءات واضحة للإفصاح المالي، مما يعزز من كفاءة المالية العامة، ويحقق العدالة في توزيع الموارد، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

.Abstract

The general budget holds significant financial and legal importance as it manages the state's expenditures and revenues for the upcoming year by establishing schedules that determine allocated funds and their coverage sources. Undoubtedly, the general budget has become a crucial subject in economic, financial, political, and social studies due to its ever-growing role. It serves as a fundamental instrument of fiscal policy, defining state resources and their utilization, directly influencing economic stability by achieving

balance, surplus, or deficit. Moreover, in modern economies, it functions as an essential tool for economic stability and growth, playing a pivotal role in achieving various political, economic, and social objectives.

One of the core principles ensuring the efficiency of public finance management is budget transparency, which serves as a cornerstone for good governance and optimal resource utilization. Transparency in the budget enhances financial accountability, reduces corruption, and ensures that economic and social objectives are effectively met. Furthermore, financial transparency is no longer merely a domestic requirement but has evolved into an international standard adopted by global financial and economic institutions. This necessitates that governments establish clear mechanisms for disclosing budgetary data and actively engaging society in the oversight process.

This study examines budget transparency and its importance from political and legal perspectives, focusing on its impact in fostering trust between the government and the public while improving public expenditure efficiency. Politically, transparency acts as a vital tool for strengthening democracy by enabling oversight bodies, parliaments, and civil society to monitor budget execution and ensure equitable resource distribution. Legally, it is tied to a state's adherence to laws and regulations that mandate financial disclosure and ensure effective accountability and oversight of public funds.

The study concludes that achieving budget transparency requires a well-defined legal framework, robust oversight mechanisms, and clear financial disclosure procedures, all of which enhance public financial management efficiency, promote fair resource distribution, and contribute to sustainable development.

المقدمة

اولا: بيان المسألة

وإذا كانت الموازنة العامة لها هذه الأهمية ، فإن الرقابة على المال العام له أيضا أهمية كبيرة ، حيث أصبحت الرقابة أحد الأدوات الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة ، بل إن البرلمانات وجدت فى المقام الأول لتحقيق هذه الرقابة ، ولذا كان من الأهمية بمكان العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام أو إهداره ، ولهذا شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على كافة المستويات النظرية والعملية ، بل اهتمت كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بعملية صنع الموازنة العامة ومدى تمتعها بالشفافية ، وزادت المطالبات العالمية بأهمية إرساء قواعد الشفافية والمساءلة ، والمشاركة فى الإعداد والرقابة على الموازنة العامة للدولة ، ولم يكن ذلك نابعا من الإهتمام السياسى أو الرغبة فى تحقيق الديمقراطية أو إرساء الحق فى الحصول على المعلومات ، بل لأن الشفافية والمساءلة فى إعداد الموازنة العامة للدولة حق ترتبه الضرورة الاقتصادية ، وركن من أركان العمل الجدى فى رفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام ، وتحصيل الإيرادات العامة ، وإغفال الشفافية والمساءلة يهدم جانبا كبيرا ومحوريا فى مكونات العقد الاجتماعى بين السلطة والمجتمع

يتكون البحث من مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة، حيث يتناول في المطلب الثاني مفهوم الموازنة من المنظور المالي والسياسي والاقتصادي، مبينًا دورها في تحديد الإيرادات والنفقات، وتأثيرها على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

المبحث الثاني: أهمية الموازنة العامة، حيث يسلط الضوء على أهميتها في المجالات المختلفة، ومنها الأهمية السياسية في تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة الحكومية، والاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية وتحفيز النمو، والاجتماعية في توجيه الإنفاق نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، والمحاسبية في ضمان دقة التقارير المالية وكفاءة الإدارة المالية العامة.

ثانيا : ضرورة البحث

تنبع ضرورة البحث في الإطار القانوني لشفافية الموازنة العامة وأثرها على الحوكمة والعدالة الاجتماعية من الأهمية المتزايدة لدور الموازنة العامة كأداة محورية في إدارة الموارد المالية للدولة وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. وتعد الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة إحدى الركائز الأساسية لضمان كفاءة استخدام المال العام، وتعزيز المساءلة والمراقبة، وتحقيق التنمية المستدامة.

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، منها:

١. تعزيز الحوكمة المالية: إذ تسهم الشفافية في ضبط الأداء المالي للدولة، والحد من الهدر وسوء الإدارة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

٢. تعزيز المساءلة والرقابة: فالشفافية تتيح للمؤسسات الرقابية، سواء البرلمانية أو القضائية أو المجتمعية، ممارسة دورها في التدقيق والمتابعة لمنع الفساد وحماية المال العام.

٣. تحقيق العدالة الاجتماعية: حيث تؤثر الموازنة العامة بشكل مباشر على توزيع الموارد والإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، مما يجعل الشفافية أداة لضمان تحقيق التنمية العادلة.

٤. الالتزام بالمعايير الدولية: تهتم المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بوضع معايير للشفافية المالية، ما يجعل الدول ملزمة بتطبيقها لضمان استقرارها الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

بناءً على ما تقدم، تبرز الحاجة إلى دراسة وتحليل الإطار القانوني لشفافية الموازنة العامة، مع التركيز على مدى التزام التشريعات الوطنية بالمعايير الدولية، وتحديد آليات تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرجوة.

ثالثاً: اهداف البحث

شفافية الموازنة العامة للدولة أصبحت مطلبا دوليا ومحليا ، ومحل إجماع من كافة الدول والهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية ، نظرا لأهميتها وكونها أحد الدعائم الهامة والأساسية فى الحكم الرشيد ، وباعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف الموازنة العامة ، وقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، **فمن الناحية السياسية** :قادرة على تعزيز القدرة على محاسبة الحكومة والثقة فى السياسات ، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة ، وتفعيل المشاركة المجتمعية فى صنع الموازنة العامة ، **ومن الناحية الاقتصادية** :فهى قادرة على تحقيق الإنضباط المالى والسيطرة على الإنفاق العام ، تحقيق التنمية المستدامة ، والحد من الأزمات المالية ، وزيادة حصيلة الضرائب ، وزيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، والقدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية ، وتحسين التصنيف الائتمانى ، **ومن الناحية الاجتماعية** :وسيلة فعالة لمكافحة الفساد ، وتدعيم العدالة الاجتماعية.

ولأهمية شفافية الموازنة العامة وقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اهتمت المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية بموضوع شفافية الموازنة العامة ، ولعبت دورا هاماً فى وضع العديد من المعايير اللازمة لتعزيز الشفافية للموازنة العامة ، حيث أدركت هذه المؤسسات أن إضفاء طابع الشفافية على الموازنة العامة هو أكبر ضمانة للدول للاستفادة من إمكاناتها ومواردها المتاحة.

وإذا كانت الموازنة العامة للدولة تمر بعدد من المراحل المستمرة والمتعاقبة والتى تسمى " بدورة الموازنة " كان لابد من توافر مجموعة من الممارسات السليمة والمبادئ والقواعد والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية فى كل مرحلة من هذه المراحل ، وكذلك لتعزيز المساءلة والرقابة والإنضباط المالى للمالية العامة للدولة ، ومكافحة الفساد ، والتأكد من سلامة تنفيذ الموازنة العامة

المبحث الأول ماهية الموازنة العامة

تحتوى الموازنة العامة للدولة على نفقات وإيرادات عامة، ولابد من تنظيمها وتخطيطها وفق خطة تسمى بالموازنة العامة للدولة ، وتعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية فى تحقيق إنجازات الأداء العام والوسيلة التى تستخدمها السلطة التشريعية للإستدلال على كفاءة أجهزتها التشريعية أو التنفيذية أو الرقابية ، وذلك من خلال النظر إلى مدخلات وخرجات هذه الموازنة فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية على عكس فلسفتها بإدارة الحكم وتطوير المجتمع فى كافة المجالات الإقتصادية فى هذه الوثيقة التى لم تعد مجرد جداول تتضمن أرقام صماء ، بل أصبحت أرقام ناطقة فى تحقيق أهداف معينة يخطط لها مسبقا ويحدد لها فترة زمنية معينة[١] ، ومع التغيرات الدستورية وتغير أنظمة الحكم فى معظم البلدان على مر العصور ، وأيضا فى ظل التغيرات الإقتصادية والإنفتاح على العالم الخارجى فى عصر العولمة ، ومع التطور التكنولوجى فى مجالات العلوم المختلفة وتعدد المجالات ، أصبح من الضرورى أن تتدخل الدولة لضرورة تنظيم الموارد العامة فى الدولة ، وهذا التدخل يتطلب استخدام الموارد المتاحة لإعادة الإعمار وخدمة المجتمع وتحقيق رفاهية المواطن .

لذا ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتقسيم الدراسة من خلاله إلى مطلبين .

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة

المطلب الثانى : أهمية الموازنة العامة ﴿السياسية ، الإقتصادية ،الإجتماعية ، المحاسبية ﴾

المطلب الأول مفهوم الموازنة العامة

لقد ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة ، كما عرفت تطورات عدة قبل أن تأخذ شكلها ومضمونها الحديث ، لذا فقد تأثرت فلسفتها خلال فترات تطورها بالمذاهب السائدة ، وتصويرها للطبيعة ، ومدى تداخلها فى الحياة العامة ، كما مرت الموازنة العامة بمراحل كثيرة من التطور ، فى كل مرحلة تعكس العلاقات التشريعية والتنفيذية ، وكل مرحلة تقود إلى التالية ، وتساهم فى تراكم إرث قيم من الخبرة التطبيقية ، وتطوير الأسس والمعايير الدستورية والقانونية والإدارية الشائعة ، لإحداث التغييرات المناسبة لإصلاح الفكرة ، وباختلاف المراحل التاريخية ، والمذاهب الأيديولوجية ، وطبيعة الأنظمة السائدة ومدى تطور التشريع فيها ، تتعدد المفاهيم والتعاريف التى تحاول توضيح طبيعة الموازنة العامة للدولة .وبناءا على ما تقدم سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين ، نبحث من خلال الفرع الأول ، مفهوم الموازنة العامة ، ثم التأصيل التاريخى لها من خلال الفرع الثانى .

الفرع الأول مفهوم الموازنة اللغوي

لتحديد معنى الموازنة العامة يجب علينا التعرف على الموازنة العامة فى اللغة

مفهوم الموازنة العامة فى اللغة :

الموازنة فى الغة "تعنى اتزان": إسم اتزان كفتى الميزان: تعادلهما، تعادل الميول عند الإنسان فلا يغلب أحدهما على الاخر، أو اتزن واستقر الجسم، إذا وضع فى محله المخصص، أما فى حالة عدم الإستقرار إذا أزيح الجسم عن موضعه الأصلى فقد توازنه، فالوضع العمودى ثابت للجسم البشرى فى الحرة والسكون، اتزان كيميائى: ينشأ ويتفاعل بسرعة عندما يكون أحد الإتجاهين مساويا للآخر، أتزن: فعل، أتزن يتزن، أتزانا، فهو متزن، موازن: اسم: مفعول من واز، موازن: فاعل من وازن، موزان اسم فاعل من وازن، مصاريف موازنة للمداخيل، مساوية معادلة، أوزن نفسة لطلب العلم حملها عليه، ميزانية: سجل تعادل فيه واردات الدولة ونفقاتها، ميزانية عامة، بيان او ملخص خاص بالدولة ومؤسساتها، توازن الميزانية التعادل والتطابق بين الواردات والنفقات المقدرة للسنة القادمة، وعجز الموازنة ان تفوق النفقات الواردات، أى وجود نقص غير متوقع فى الواردات، فائض الموازنة، تفوق الأموال المرصودة من قبل الدولة نفقاتها [٢] .

فالموازنة ماهى الا تعادل او تساوى بين نقيضين وشيئين مختلفين او متعاكسين، ويقال لكل فعل ردة فعل يساويه بالقوة ويعاكسه بالتجاه.

معنى العامة فى اللغة :

عامة: اسم، جمع عام أو عوام، العامة من الناس: خلاف الخاصة والجمع عوام، جاء القوم عامة: جميعا، فى صيغة المؤنث لفاعل عم، الجمعية العامة: تضم جميع الأعضاء المنتمين لها، والحديقة العامة فسحة خضراء فى المدينة يرتادها الناس للتنزه والتسلية، والخدمات العامة العمل فى مجال منفعة عامة كدارة الدولة من قبل الحكومة، وعامة مصطلح من المصطلحات التى تطلق على عامة الناس أو العامة من المسلمين، وعمم، اسم يعنى الإجتماع والكثرة، العمم من الرجال، الذى يعم الخير، عمم : فعل عمم يعمم، تعميماً، فهو معمم، والمفعول معمم، عم الشيءَ جعلة عاما، عمم ابنه، البسه العمامة، عممت الدولة التعليم، جعلته يشمل كل المواطنين، عمم القوم فلانا أمرهم، أى قلدوه أى صار ملجأ للعامة، والعُمم، تمام الجسم والشباب والمال، وعمم الراس لف علية العمامة، لذا فإن معنى الموازنة العامة ماهى الا التوازن والتساوى والتعادل بين ما تحصل علية الدولة من موارد عبر السنة المقبلة وما تنفقه من نفقات عبر تلك السنة[٣].

الفرع الثاني مفهوم الموازنة العامة فى الاصطلاح

لقد تعددت التعريفات التى وضعها فقهاء القانون للموازنة العامة للدولة ، وسوف نستعرض بعضا من هذه التعريفات ، ثم نتبعها بعدة مفاهيم تبنتها اتجاهات مختلفة سواء كانت مالية أو سياسية أو اقتصادية أو قانونية .فنجد البعض يعرفها بأنها " تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلة غالبا ما تكون سنة " [٤].

وعرفها البعض بأنها " برنامج عمل مالى يتبلور فى شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وينطوى على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة ، وهى الأداة الرئيسية التى تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية[٥] .كما عرفها البعض بأنها : وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية تعبر عن فكرة التوقع والإعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة ، والتى تعبر فى صورة أرقام عن النشاط الإدارى والإقتصادى والإجتماعى للدولة[٦] .**وفى فرنسا:** عرف قانون المحاسبة الفرنسى لسنة ١٩٩٢ الموازنة العامة بأنها وثيقة تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التى تخضع هى الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية [٧].

وفى مصر : عرف القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ الموازنة العامة باع "البرنامج المالى للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك فى إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة[٨] .

أما فى العراق : فقد عرفها قانون أصول المحاسبات رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ المعدل، "بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات السنة مالية واحدة تعين فى قانون الميزانية "[٩] .

وتعرف الموازنة العامة بأنها "برنامج مالى لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[١٠] ، وعليه فالموازنة العامة باعتبارها عمل إدارى تشريعى تحتوى على تقديرات النفقات و إيرادات لسنة مالية مقبلة بقصد تحقيق أهداف معينة ومحدودة ويتبين لنا من هذا التعريف ما يلى:

١ – أن الموازنة عمل تقوم به السلطة التنفيذية متمثلة فى (وزارة المالية) أى السلطة الإدارية والذى يحتوى على تقديرات الإيرادات ونفقات الدولة

٢ – الموازنة العامة تعتمد وتقر من قبل السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، وبذلك تصبح قانون يسمى بقانون الموازنة.

٣– الموازنة العامة وثيقة مالية لإيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية قادمة.

٤– الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة والمجتمع معا .

لابد من دراسة ومعرفة مفهومها المالى والسياسى والقانونى والاقتصادى.

المطلب الثاني مفهوم الموازنة المالى والسياسى والإقتصادى

وبناءا عليه سوف نبين مفهوم الموازنة العامة من خلال بيان المفهوم المالى والسياسى والإقتصادى والقانونى :

الفرع الاول : المفهوم المالى للموازنة العامة [١١] :

إن الوجه المالى للموازنة العامة لا يقتصر على توقعات أو تنبؤات لايرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية قادمة، وإنما أصبح للموازنة دور وأهمية من خلالها يمكن معرفة مستوى الوضع المالى للدولة، فالموازنة هى المرآة العاكسة لاتجاهات الدولة ونشاطها فى مجال الإدارة والإقتصاد والمجتمع، ولمعرفة كيفية إدارة حركة المال الذى ينتظر تحقيقه من قبل السلطة التنفيذية، كما تعد بوصلة الإتجاهات للوضع المالى للدولة، ولهذا لا بد من اتخاذ الحيطة والحذر والدقة عند التقدير والتخمين لنفقات وايرادات الدولة التى قد تتحقق أو لا تتحقق [١٢] .

ولذا يجب أن تكون وثيقة الموازنة فيها من التقدير ما يكون أقرب للتوقع، وإلا تكون الدولة أمام مشكلة عندما تجد توقعاتها بعيدة جدا عن الواقع ، مما يسبب ذلك إشكال فى حالتى النقصان أو الزيادة، وبالتالى يتولد عنها صعوبات إدارية وفنية ، وحتى سياسية أمام السلطة التشريعية، حيث أن عدم دقة واضعى الميزانية وتهاونهم وقلة خبرتهم تعكس مسؤولية السلطة التنفيذية وضعف الحكومة ويجعلها فى وضع مساءلة أمام السلطات الأخرى وإزاء الأحزاب السياسية فى الدولة .

ولهذه الاعتبارات السياسية والإدارية والفنية والاقتصادية لابد من توخى الحيطة والحذر فى إعدادها لأهميتها كبرنامج مالى يتعلق بكل دوائر الدول وقطاعاتها المركزية واللامركزية.

الفرع الثاني:المعنى السياسى للموازنة العامة

للموازنة العامة معانى ومقاصد وآثار سياسية نجملها فيما يلى :

١ – تعتبر الموازنة وسيلة برلمانية تستخدمها السلطة التشريعية لنقد واختيار عمل السلطة التنفيذية (الحكومة)[١٣] .

والأصل أن السلطة التنفيذية تقوم بتقديم برنامج عملها فى الوثيقة المالية (الميزانية) والتى تحتوى على إيرادات ونفقات الحكومة لسنة مالية مقبلة، وأن هذا العمل لكى ينفذ لابد من الموافقة عليه، وإقراره من قبل السلطة التشريعية، ليصدر قانون يرفق مع الوثيقة المالية يسمى قانون الموازنة، فقبل إقرار الموازنة يناقش البرلمان هذا البرنامج المالى للدولة وينظر فيما إذا كان متماشيا مع متطلبات المجتمع أم لا، فإذا كان البرنامج المالى فيه مبالغة فى التوقعات للنفقات والإيرادات قياسا على الإعتمادات والتخصيصات، فيمكن للسلطة التشريعية عندئذ أن تعدل أو تلغى ما تراه غير ضروريا ولا يتماشى مع أهداف المجتمع، وذلك بحضور أعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء) أثناء عرض البرنامج المالى على السلطة التشريعية ومناقشته .ويترتب على هذه المناقشة إما التعديل أو الإلغاء فى محتويات الموازنة، وبذلك تعتبر المناقشة نوع من الإختبار والنقد من جهة، كما تعتبر هذه المناقشة نوع من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وما ستقوم به خلال السنة القادمة من جهة أخرى .

٢- تعتبر الموازنة وسيلة ضغط تستخدمها السلطة التشريعية لجعل الحكومة تتبع برنامج سياسى ومالى معين وصولا لتحقيق بعض الأهداف وتمتلك السلطة التشريعية الحق فى تعديل بعض الاعتمادات أو زيادة أو نقصان التخصيصات ، وهذا الحق الذى تتمتع به السلطة التشريعية من آثار سياسية وإحراج للحكومة أمام الشعب، فإذا ما رفضت الحكومة إجراء التعديل قد يؤدى ذلك إلى تعطل عملها الإدارى وتوقف نشاطها المالى حيث لا يمكن للإدارة أن تقوم بالصرف ما دام أنها تحتاج إلى نفقات لتسيير عجلتها الإدارية . وتستطيع السلطة التشريعية أن تذهب إلى أبعد من ذلك، ويحدث هذا عندما ترفض الموازنة من قبل السلطة التشريعية، فنكون أمام عرقلة كاملة النشاط الدولة بكافة مرافقها، وقد يصل أحيانا إلى إيقافها عن العمل، وهذا الوضع قد يولد آثار سياسية تصل أحيانا إلى عزل أو استقالة الوزارة، واستبدالها بوزارة أخرى أو يؤدى على الأقل إلى إثارة المتاعب والمشاكل والاضطرابات السياسية وعدم التوازن فى أعمال المرافق العامة ونشاطاتها [١٤] .وتظهر بالإضافة الى الآثار السياسية التي تنجم عن عملية رفض الموازنة أو التأخير فى اقرارها، يلاحظ ظهور آثار قانونية تختلف بحسب التكييف القانونى للموازنة لكل دولة .وتبرز الآثار القانونية فى حالة تأخير اقرار الميزانية أو رفضها بحسب فيما إذا كانت الدولة تأخذ بسنوية الضريبة والنفقة، ففى هذه الحالة يصبح من الضرورى أن تحصل السلطة التنفيذية على إقرار الموازنة من السلطة التشريعية، وإلا أدى عدم الإقرار إلى تعطيل جباية الإيرادات والنفقات وعدم السماح بذلك بسبب أن تحصيل دين الضريبة من ذمة المكلف يعتمد ليس فقط على القانون الضريبى السارى، بل لابد من إصدار قانون الموازنة سنويا ليعطى الأذن والسماح للسلطة التنفيذية (وزارة المالية)بجباية حصيلة إيراداتها، ولهذا فإن الدولة التى تأخذ بسنوية الضريبة، لا يكفى الاعتماد على القانون الضريبى لوحده فى جباية دين الضريبة مالم يصدر قانون الموازنة الذى يحمل معه الإذن أو السماح بجباية الإيراد الضريبى للسنة القادمة ويقال ذات الشيء عن النفقة وإن كان الأثر القانونى لها أقل من الأثر القانونى للضريبة، فلا يستطيع الموظف الحكومى القيام بالصرف مالم يؤذن له أو يسمح له بذلك عن طريق قانون الموازنة [١٥]، وان كان هناك قواعد قانونية تنظم عملية الصرف والإنفاق .

٣- تعتبر الموازنة وسيلة يستفاد منها لاعتماد وإقرار تشريعات أخرى ، فغالبا ما تحاول السلطة التشريعية استغلال فرصة إقرار الميزانية والإستفادة منها بتمرير بعض القوانين ، حيث أن الموافقة على مثل هذه القوانين يحتاج لإجراءات تشريعية طويلة وحضور مستمر من الوزراء، ولذلك تبغى السلطة التشريعية إحراج السلطة التنفيذية على قبول التشريعات التى قد يخشى عدم الموافقة عليها فيما لو نظر إليها على حده فتقوم باستغلال هذه الفرصة كوسيلة للضغط على الحكومة .

الفرع الثالث :الوجه الإقتصادى للموازنة العامة

تعكس الموازنة العامة فى دول كثيرة الحياة الاقتصادية والإجتماعية فى مجتمعات هذه الدول، فهى أداة تساعد فى إدارة وتوجيه الاقتصاد القومى، حيث لم تعد الموازنة أرقاما وكميات كما كانت فى المفهوم التقليدى، بل لها آثارها فى كل من حجم الإنتاج القومى وفى مستوى النشاط الاقتصادى بكافة فروعه وقطاعاته، فالموازنة العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الموازنة العامة ومحتوياتها من نفقات وإيرادات لإشباع الحاجات العامة التى يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها . فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الموازنة) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش ، بحيث يصبح من المتعذر فصل الموازنة العامة عن الخطة الإقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية الشاملة للدولة.

الفرع الرابع :الوجه القانونى للموازنة العامة [١٦]

طرح الفقه المالى ثلاثة آراء بخصوص تحديد الوجه القانون للموازنة العامة، يرى أصحاب الإتجاه الأول، أن الموازنة هى قانون " شكلاً وموضوعاً"، بينما ذهب الرأى الثانى إلى أنها عبارة عن " عمل إدارى من الناحية الموضوعية"، بينما يذهب أصحاب الرأى الثالث على أن الموازنة " قانون شكلاً وعمل إدارى موضوعاً " .

المبحث الثانى أهمية الموازنة العامة (السياسية ، الإقتصادية ،الإجتماعية ، المحاسبية)

الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن النفقات العامة أو الإيرادات ، بل هى وثيقة الصلة بالإقتصاد القومى ، والأداة الرئيسية التى يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة ، وهى لها دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث أنه يمكن الكشف عن أغراض الدولة المختلفة عن طريق تحليل أرقام النفقات العامة والإيرادات العامة التى تجمعها وثيقة واحدة تسمى بالموازنة العامة للدولة[١٧] .وفيما يلى سوف نبين أهمية الموازنة العامة وطبيعتها من خلال الفرعين التاليين :

المطلب الأول الأهمية السياسية للموازنة العامة للدولة :

الموازنة العامة للدولة وثيقة سياسية تبرز فلسفة الدولة فى شتى الميادين السياسية والإقتصادية وغيرها من المجالات ، وبالتالى فهى مرآة عاكسة للسياسة العامة للدولة ، وبهذا فإن المظهر السياسى للموازنة العامة يعنى استعمالها كأدة سياسية لتحقيق أهم أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية وغيرها[١٨] .كما تظهر الأهمية السياسية للموازنة العامة للدولة فى الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية ، لأن إلزام الحكومة بالتقدم كل عام إلى البرلمان لكى يعتمد ويوافق على صرف النفقات وتحصيل الإيرادات ، مما يعنى إخضاعها للرقابة من قبل البرلمان ، وهذه الرقابة التى تظهر من خلال تعديل الإعتمادات التى تطلبها أو رفض مشروع الموازنة الذى تقدمه الحكومة ، وعليه يستطيع البرلمان فرض رقابته على الحكومة أثناء مناقشة مشروع الموازنة ، حيث يمكنه مناقشة الإحتياجات المالية اللازمة لإشباع الخدمات العامة ، ومناقشة تقديرات الإيرادات العامة ، وما إذا كانت تزيد عن حاجة النفقات العامة أم لا ، وكيفية توزيع العبء المالى بين الفئات المختلفة ، كما يمكنه مناقشة الخدمات التى يتعين أو لا يتعين القيام بها ، وكذلك حجمها وتوزيعها على الفئات الإجتماعية المختلفة [١٩].

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة للدولة

لقد كان للموازنة العامة للدولة دور اقتصادى فى جميع مراحل التطور التى شهدها المجتمع الرأسمالى ، إلا أن هذا الدور يزداد أهمية باتساع نطاق دور الدولة فى الحياة الإقتصادية فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، فأصبحت الموازنة العامة أداة هامة وأساسية للتوجيه الإقتصادى ، والتى تمكن الدولة من السير فى المسار الإقتصادى الصحيح .

وعليه تظهر الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة من خلال النقاط التالية[٢٠] :

١- تستطيع الدولة من خلال الموازنة العامة تنمية المشروعات الإقتصادية التى ترغب فيها ، وذلك من خلال تخصيص المبالغ المالية التى تلزم للقيام بالمشروعات ، مع منحها إعانات إنتاج تخصص لها فى الموازنة لكى تساعدها على النمو والإستمرار بما يعود بالفائدة على الإقتصاد القومى .

٢- تستطيع الدولة من خلال الموازنة العامة تنمية بعض المناطق والقطاعات عن طريق تخصيص المبالغ اللازمة لذلك فى الموازنة العامة .

٣- تستطيع الدولة من خلال الموازنة العامة وما تتضمنه من استثمارات أن تؤثر على حجم الطلب الكلى الفعلى بما لهذا الأخير من أثر على الإنتاج الجارى ، إضافة إلى الأثر المتمثل فى خلق طاقة إنتاجية جديدة .

٤- تستطيع الموازنة العامة للدولة أن تساهم فى تعميم التوازن فى الإقتصاد باعتباره الوظيفة الأساسية لها بما يؤدى إلى توازن المتغيرات الكلية فى الإقتصاد القومى للدولة ، بحث تتضمن السياسات التطبيقية تثبيت وتحديد مقدار النمو الذى يتناسب مع حجم العمالة ، واستقرار الأسعار ، والتوازن فى القطاع الخارجى ، والذى يمكن تعجيله من خلال النفقات الإضافية فى القطاعات المرغوب فى تنميتها .

٥- تستطيع الموازنة العامة أن تحدث تأثيرا كبيرا فى مجال الإستهلاك ، إذ تؤثر ميزانية من خلال نصيب الإستهلاك العام من الطلب الكلى ، الأمر الذى يؤثر على حجم الإستهلاك فى علاقته بالإدخار ، كما يؤثر على أثمان السلع الأساسية .

٦- تستطيع الدولة من خلال الموازنة العامة أن تتدخل فى مجال الإنتاج وذلك لتحقيق التشغيل الكامل وتعبئة الموارد الإقتصادية غير المستخدمة والعمل على زيادة الدخل القومى ، وبالتالى رفع مستوى معيشة المواطن .

٧- كما تزداد الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة فى الدول التى تسعى إلى توجيه اقتصادياتها من خلال تخطيط الإستثمار والإنفاق ، حيث تصبح الموازنة العامة أداة أساسية من أدوات التخطيط الحكومى ، ويتم ربطها بصورة واضحة بالخطة القومية للدولة بحيث يتم تحديد حجم الإستثمارات العامة وتوزيعها على مختلف أبواب وفصول الموازنة من واقع هذه الخطة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

المطلب الثالث : الأهمية الإجتماعية للموازنة العامة :

إن أهمية الموازنة من الناحية الإجتماعية تظهر من خلال تأثيرها فى إعادة توزيع الدخل بين كافة الطبقات الإجتماعية المختلفة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على ذوى الدخول المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الانفاق الذى تستفيد منه الطبقات الإجتماعية الفقيرة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر الامكان[٢١].

كذلك يمكن أن تكون الموازنة أداة مهمة لمعالجة بعض الأمراض الإجتماعية، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على المشروبات الروحية والخمور والمسكرات، كما يمكن أن تكون الموازنة العامة أداة للتقشف فى الأزمات الاقتصادية، وذلك بوسائل مختلفة منها زيادة نسبة الضرائب على المواد الكمالية والخدمات الترفيهية، أو قد يكون القصد من الضرائب العالية تحقيق اهداف بيئية كالضرائب على المحروقات الخاصة بمحركات السيارات والمولدات بغية التقليل من استخدامها والتوجه إلى استخدام النقل العام للتقليل من الاضرار البيئية.كما يمكن أن تكون الموازنة اداة مهمة لرفع المستوى الثقافي العلمي والتربوي والصحي الذي تعود فائدته في النهاية على جميع افراد المجتمع, ويكون ذلك بعدة وسائل منها تقليل الضرائب او الغائها نهائيا على الأدوية والمستلزمات الطبية والمدرسية والكتب والبحوث وغيرها.من هنا فإن اهمية الموازنة بالغة جدا في السياسة الاجتماعية للحكومة اذ دف إلى اعادة توزيع الثروات بين طبقات المجتمع المختلفة، وذلك دف التقليل من الفوارق الطبقية ومساعدة الفقراء والمحرومين واتاحة الفرصة للأفراد من أجل التمتع بحياة افضل في جميع النواحي الصحية والتربوية والتعليمية ومختلف أوجه الحياة الاجتماعية.

المطلب الرابع : الأهمية المحاسبية للموازنة العامة :

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ ، مع الإعتماد فى ذلك على النظم والأساليب المحاسبية ، وتبدو أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التى ينبغى على الصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية ، حيث يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة ، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبى استخراج الحساب الختامى للموازنة العامة ، والذى يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التى حصلت أو صرفت خلال السنة المالية ، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة فى مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد فى إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة[٢٢] .

الخاتمة

يُعد تحقيق شفافية الموازنة العامة أحد المرتكزات الأساسية لضمان كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث تلعب دورًا حيويًا في ترسيخ مبادئ المساءلة والمحاسبة، وتحد من الفساد المالي والإداري، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للموارد المالية. ومن الناحية القانونية، فإن وجود إطار تشريعي واضح ينظم عملية الإفصاح عن الموازنة العامة يعزز من قدرة الجهات الرقابية والمجتمع المدني على متابعة تنفيذها وضمان توجيهها لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن تبني الدول لمعايير الشفافية المالية وفق التوجهات الدولية يرفع من ثقة المؤسسات المالية والمستثمرين، ويعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

النتائج

من خلال البحث، تم التوصل إلى عدة نتائج، من أهمها:

١. تعد شفافية الموازنة العامة أداة رئيسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث تسهم في تحسين إدارة الموارد العامة والحد من الهدر المالي.
٢. الشفافية المالية ليست مجرد مطلب داخلي بل أصبحت معيارًا دوليًا تلتزم به الدول لضمان الحصول على دعم المؤسسات المالية العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٣. غياب الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة يؤدي إلى تفاقم الفساد المالي والإداري، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
٤. الرقابة البرلمانية والمجتمعية على الموازنة العامة تتطلب إطارًا قانونيًا محكمًا يضمن حق الوصول إلى المعلومات المالية بشكل دوري ودقيق.
٥. الشفافية تعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع، مما يزيد من مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار المالي والاقتصادي.
٦. تبني معايير الإفصاح المالي والتقارير الدورية حول تنفيذ الموازنة يرفع من كفاءة المالية العامة، ويضمن تحقيق الاستدامة المالية.
٧. تجارب الدول التي طبقت الشفافية المالية بفاعلية أظهرت تحسنًا في التصنيف الائتماني وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تحسين إدارة المالية العامة.

التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، يوصي البحث بما يلي:

١. إصدار تشريعات صارمة تلزم الجهات الحكومية بالإفصاح عن تفاصيل الموازنة العامة وفق معايير الشفافية الدولية.
٢. تعزيز دور الأجهزة الرقابية المستقلة مثل ديوان المحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، وتوفير الصلاحيات اللازمة لها لمتابعة تنفيذ الموازنة.

٣. تحسين آليات المشاركة المجتمعية في إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة من خلال نشر البيانات المالية بطرق يسهل فهمها للمواطنين وتمكين المجتمع المدني من الرقابة عليها.
٤. تفعيل الرقابة البرلمانية بشكل أكثر كفاءة من خلال منح البرلمان سلطات أوسع في مراجعة واعتماد الموازنة العامة وتقييم أدائها السنوي.
٥. استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الإفصاح المالي، مثل إنشاء منصات إلكترونية تنشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة وتفاصيل الإيرادات والنفقات.
٦. تعزيز التدريب والتوعية بمفهوم الشفافية المالية لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، وأهمية الامتثال للمعايير الدولية في إعداد الموازنة.
٧. تفعيل العقوبات على الجهات التي تمتنع عن نشر البيانات المالية أو تقوم بتقديم بيانات غير دقيقة، لضمان التزام كافة مؤسسات الدولة بمبدأ الشفافية.
٨. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق معايير الشفافية المالية، والعمل على مواءمتها مع البيئة القانونية والاقتصادية المحلية.

ختامًا، فإن تحقيق الشفافية في الموازنة العامة يعد ضرورة قانونية وسياسية واقتصادية، وليس مجرد خيار إداري، إذ يسهم في بناء نظام مالي أكثر كفاءة وعدالة، ويعزز ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، ويدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المصادر

١. أحمد نجاح محمد السيد، الموازنة العامة بجمهورية مصر العربية وفقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بحث منشور بمجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، سنة ٢٠٢٣.
٢. إبراهيم عبد الكريم الغازي، التشريع المالي في الميزانية العامة للدولة، بغداد، ١٩٧٠.
٣. الجوهرى، أبي نصر أسماعيل بن حماد، الصحاح، القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٣.
٤. أعاد علي حمود، التكييف القانوني للميزانية بين الفقه والتشريع – دراسة مقارنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (١)، السنة الثالثة، ١٩٨٧.
٥. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
٦. خالد عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، الموصل، العراق، ١٩٨٩.
٧. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
٨. السيد متولي المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة – قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظام، المجلة العربية للإدارة، عمان، ١٩٨٧.
٩. سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧.
١٠. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
١١. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠.
١٢. على لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦.
١٣. عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، الموصل، العراق، ١٩٨٩.
١٤. مصطفى حسني مصطفى، مبادئ علم المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
١٥. هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الأعظم، بغداد، العراق، ١٩٩١.
١٦. J. Abuy-et-Robert-D-A, Adroit Finances-Droit Fiscal, Esery, 1974.
١٧. J. Gathelineeaus, Finances Publiques, C.G.D.L, 1971.
١٨. L. Philip, Finances Publiques, P.U.F.
١٩. M. Duverger, op. cit.

[١] – د السيد متولى المرسى ، التطوير المحاسبى للموازنة العامة ، قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظام ، المجلة العربية للإدارة ، عمان ، سنة ١٩٨٧م ، ص ٢٢.

[٢] – الجوهرى (١٩٨٣) أبي نصر أسماعيل بن حماد، الصحاح: القاهرة، دار الحديث، ص،١٢٤٣؛ عطية، شعبان عبد المعطي، واخرون (٢٠٠٤) الوسيط: مكتبة الشروق الدولية، مصر، ص،١٠٣٠–١٠٣١؛ الفيروز أبادي (١٩٩٨) مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط: مؤسسة الرسالة، دمشق، ص، ١٣٣٨؛ البستاني، بطرس (١٩٨٣) محيط المحيط مطول اللغة العربية: بيروت، جواد، ص٩٦٨

[٣] – الجوهري، الصحاح: ص ٨٢٩.٨٢٨

[٤] – على لطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥٤.

[٥] – عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، سنة ٢٠١٠ ، ص ٦٩.

[٦] – السيد عطية عبد الواحد ، الموازنة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٦ ، ص ١٢.

[٧] – سليمان اللوزى وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧، ص ١٤.

[٨] – حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، م صر، ٢٠٠٠، ص ٤٤٩.

[٩] – هاشم الجعفرى، مبادئ المالية العامة والتشريع المالى، مطبعة سلمان الأعظم ، بغداد، العراق، ١٩٩١، ص ٣٠٤.

[١٠] – J. Gathelineeaus, "Finances Publliguse", C.G.D.L,1971 , P. 153

[١١] – J. Abuy–et–Robert–D–A, "Adroit Finances–Dorit Fiscal", Esery, ١٩٧٤, ١٠–٨p. M. G. Audement, "Prices, Finances

[١٢] – L. Philip, "Finances Publiquse", P.U.F, p.20.

[١٣] – M. Duverger, op. cet, p. ٢١٣.

[١٤] – د– إبراهيم عبد الكريم الغازى ، التشريع المالي فى الميزانية العامة للدولة بغداد ١٩٧٠، ص ٩٩.

[١٥] – M. Duverger, op. cet, p. ٢١٣.

[١٦] – أعاد علي حمود التكييف القانونى للميزانية بين الفقه والتشريع – دراسة مقارنة مجلة الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد العدد (١) السنة الثالثة ١٩٨٧ ، ص ٨٧.

[١٧] – على لطفى ، اقتصاديات المالية العامة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥–٢٥٦.

[١٨] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوى ، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالى ، بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ، سنة ٢٠١٣ ، ص ٣٧٥.

[١٩] – مصطفى حسنى مصطفى ، مبادئ علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٩ ، ص ٥٩٦–٥٩٧.

[٢٠] – مصطفى حسنى مصطفى ، مبادئ المالية العامة ، المرجع السابق ، ص ٥٩٨–٥٩٩.

[٢١] – عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب الموصل، العراق، ١٩٨٩، ص ٢٧٧.

[٢٢] – أحمد نجاح محمد السيد ، الموازنة العامة بجمهورية مصر العربية وفقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ، بحث منشور بمجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات ، سنة ٢٠٢٣ ، ص٥.